جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

البيان المالي التمهيدى
لمشروع الموازنة العامة للدولة
للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

موازنة التنمية الإقتصادية والبشرية

مارس ٢٠١٩

تقديم

يستعرض هذا التقرير **رؤية وزارة المالية لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩** والذى يتم إصداره فى مرحلة **تسبق الإعداد النهائى للبيان المالى لمشروع الموازنة العامة الدولة قبل إحالته للمناقشة فى البرلمان**. وينص الدستور على أن يتم عرض مشروعا الخطة والموازنة العامة للدولة على مجلس النواب قبل ٩٠ يومًا على الأقل من بدء السنة المالية وذلك تمهيدا لإصدار الموازنة بقانون بعد إدخال كافة التعديلات التى قد تنشأ نتيجة المناقشات بنهاية شهر يونيو من كل عام. والهدف الأساسي من هذا التقرير هو **إطلاع المواطن المصرى وإشراكه فى رؤية الحكومة المصرية** ومد جسور للتواصل المجتمعى الدائم معه **لعرض أحدث توجهات السياسة المالية للدولة المزمع تنفيذها بموازنة العام المالى القادم وكذا أهم الإفتراضات الكمية والرئيسية التى قد بني عليها مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩** وأهم الإجراءات الإصلاحية وأولويات الإنفاق العام وتعظيم الموارد والبرامج الإجتماعية ومستهدفات السياسة المالية المطلوب تحقيقها خلال العام المالى القادم.

وتوضح توجهات السياسة المالية للدولة فى **مشروع موازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩** تركيز الدولة **على تحقيق التنمية البشرية** وتنمية الإنسان ورفع كفاءته الإنتاجية من خلال الإنفاق على تمويل برامج إصلاح منظومة التعليم وبرامج تحسين الخدمات الصحية وزيادة مخصصات التدريب وتأهيل الشباب لسوق العمل مع العمل على تطوير منظومة الأجور والمعاشات والحماية الإجتماعية، بالإضافة إلى **الإهتمام بتعميق الإصلاحات من خلال إحداث إصلاحات جذرية على كل من الصعيد الإدارى والمؤسسى**، والحرص على تطوير المنظومة الضريبية مع استقرار القوانين الحالية وتوسيع القاعدة الضريبية والتوسع فى التحصيل والسداد الإلكترونى والعمل على تطوير المنظومة الجمركية، والتركيز على تحفيز الإستثمار مما يسهم فى خلق فرص عمل جديدة تساهم فى تحسين معيشة المواطنين ومحاربة الفقر وزيادة الدخول.

لقد قامت الحكومة بالفعل بإتخاذ العديد من **الإجراءات الاصلاحية** فى مختلف المجالات بهدف **وضع الإقتصاد فى مساره الصحيح** نحو أداء يواكب إمكاناته. وقد ساهم ذلك فى تحقيق العديد من الإنجازات الملموسة تضمنت **حدوث تحول جذرى فى مصادر النمو وتنوع مصادره ليصبح الإستثمار والصادرات المحركات الرئيسية للنمو بدلاً من الإستهلاك فقط** ويتحول أداء بعض القطاعات الرئيسية من **اسهام سلبى إلى اسهام ايجابى كالسياحة والغاز الطبيعى** بالإضافة إلى زيادة إسهام قطاع الصناعات التحويلية فى معدل النمو المحقق؛ فضلاً عن تحفيز الصادرات وتعميق المكون المحلى عوضاً عن الإستيراد. كما أن بشائر نجاح **السياسة المالية الحالية تظهر فى استمرا تحقيق فائض أولى فى الموازنة العامة للدولة لأول مرة منذ خمسة عشر عاماً، وإتجاه الدين العام إلى مسار نزولي لأول مرة منذ سنوات فى عام ٢٠١٨/٢٠١٧ حيث انخفض بنحو عشر نقاط مئوية.**

وتسعى وزارة المالية أن يكون هذا التقرير أساساً لتبادل الآراء حول السياسات التي تتبناها الحكومة، حيث تأخذ وزارة المالية بعين الإعتبار والجدية كافة الآراء التى تتلقاها فى هذا الإطار وذلك من خلال الموقع الإلكترونى التفاعلى www.budget.gov.eg.

وزير المالية

محمد معيط

تنبيه

تعتمد التحليلات والأرقام الواردة فى هذا التقرير على المعلومات المتاحة فى وقت إعداده، وتحتفظ وزارة المالية بحق تحديث ومراجعة محتوى هذه الوثيقة فى ضوء حدوث أية تطورات جوهرية جديدة.

جدول المحتويات

تقديم

أولاً: الرؤية. - موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩: المواطن أولاً

تحقيق متطلبات التنمية البشرية مع إستمرار الإصلاحات الجذرية الهيكلية والمؤسسية

ما هو الجديد بالموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩؟

أهم الإجراءات الإصلاحية بموازنة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩

ثانياً: الأهداف الكمية والإفتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩

١. معدلات النمو والبطالة

٢. معدلات العجز والدين الحكومى

ثالثاً: أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩

١. سياسات إصلاح المالية العامة

٢. على جانب الإنفاق العام

٣. على جاب الإيرادات العامة

٤. مجال إصلاح منظومة الأجور والمعاشات والحماية الإجتماعية

رابعاً: المخاطر المالية لموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩

تقديم

أولاً: الرؤية...

تحقيق متطلبات التنمية البشرية مع إستمرار الإصلاحات الجذرية الهيكلية والمؤسسية

ما هو الجديد فى موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠؟

موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠: المواطن أولاً

- هى موازنة **التنمية البشرية** من خلال التركيز على تمويل برامج إصلاح منظومة **التعليم والصحة**
- زيادة المخصصات الداعمة للنشاط الاقتصادي الإنتاجي **لزيادة معدلات النمو** وخلق **فرص عمل كافية** من خلال **مساندة قطاعات الصناعة والتصدير**، وتحفيز الاستهلاك والاستثمار الخاص
- استقرار المنظومة الضريبية والجمركية **وتعظيم العائد علي أصول الدولة**
- زيادة مخصصات الأجور والمعاشات **وبرامج الحماية الاجتماعية** الداعمة للنمو والتي تستهدف **الفئات الأولى بالرعاية** وتتسم بالكفاءة وذلك لزيادة العدالة وضمان استقرار الأوضاع الاقتصادية
- تحقيق المستهدفات التي تضمن استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية (**خفض الدين إلى ٨٩%** من الناتج المحلي وتحقيق **فائض أولي بنحو ٢%** من الناتج المحلي وخفض **العجز الكلي إلى ٧,٢%** من الناتج المحلي)
- استمرار **التسعير السليم** لمدخلات الإنتاج والتحول التدريجي من الدعم العيني إلى الدعم النقدي المباشر

يستهدف مشروع الموازنة العامة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ تحقيق المعدلات التالية:

معدل النمو	زيادة معدل النمو الحقيقى إلى ٦% خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠
خلق فرص عمل جديدة	انخفاض معدلات البطالة إلى ٩% خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وتوفير فرص عمل للشباب
الاستقرار المالى	تحقيق فائض أولى بالموازنة العامة للدولة قدره ٢% من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، ومن المستهدف أن تصل مستويات الدين العام إلى نحو ٨٩%
سياسة الادخار والاستثمار	زيادة معدلات الاستثمار لتصل إلى ١٩% بحلول عام ٢٠١٩/٢٠٢٠

ويأتى ذلك إستكمالاً لما بدأناه من إصلاح إقتصادى شامل خلال العاميين السابقين

إن برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تطبقه الدولة المصرية منذ عام ٢٠١٦ قد ألقى بآثاره الإيجابة على عدد من المحاور الهامة. فقد ساهمت الإصلاحات المالية والإقتصادية فى خلق صمام أمان ساعد الإقتصاد المصرى فى التغلب على ومجابهة المخاطر الإقتصادية العالمية التى تشهدها الأسواق الخارجية. كما ساعد على خلق القدرة المالية اللازمة لتوفير السلع والخدمات الإستراتيجية للمواطن المصرى من سلع غذائية ومرافق والتى قد عانى المواطن المصرى من عدم توافرها خلال الفترة السابقة لتنفيذ البرنامج الإصلاحى وعدم وجود مساحة مالية كافية للإنفاق على تحسين الخدمات الصحية تضمن توافر الأدوية والمستلزمات العلاجية والطبية، وكذا الخدمات التعليمية ومشروعات الإسكان. وبعد مرور أربعة أعوام من برنامج الإصلاح الإقتصادى نجحت الدولة المصرية فى خلق تلك القدرة المالية. وتلعب السياسة المالية دوراً هاماً فى هذا الإطار من خلال سعيها نحو خفض معدلات عجز الموازنة العامة والدين من ناحية، وتحقيق التنمية وخلق فرص العمل وتحسين حياة الإنسان.

منطلقات السياسة المالية - الرؤية متوسطة المدى

١-خفض معدلات العجز والدين العام لتصل إلى مستويات منخفضة ومستدامة.

٢-زيادة الموارد من خلال توسيع قاعدة الايرادات الضريبية وغير الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي.

٣-رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين وإتباع سياسات توزيعية وحمائية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف.

٤-المساهمة فى دفع النشاط الإقتصادى وزيادة قدرة الإقتصاد على توليد فرص عمل منتجة وكافية

المحاور الرئيسية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى الشامل- الرؤية متوسط المدي:

١. تحقيق استقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلى لضمان اتساق وتكامل السياسات المالية والنقدية بما يضمن زيادة الإستثمارات وتحقيق التنمية الشاملة. والتركيز على خفض معدلات العجز والدين العام وحجم الاقتراض الحكومي لتوفير تمويل مناسب وكافى للقطاع الخاص ولتمويل المشروعات الإنتاجية الكبرى التى تستهدفها الدولة، والعمل على تقليص فجوة ميزان المدفوعات، وتعزيز قدرة البنك المركزي المصري على إدارة نظام مرن لسعر الصرف والتحول التدريجي إلى نظام يستهدف معدلات تضخم منخفضة للحفاظ على الدخول الحقيقية للمواطنين.

معادلة النجاح		
(١) إصلاح شامل مواجهة المشاكل والتحديات بشكل متكامل وجذري	(٢) إصلاح متدرج مع التركيز على الأولويات	(٣) إصلاح عادل توزيع ثمار النمو الاقتصادي وتحمل أعباء الإصلاح بشكل عادل

٢. تبنى وتعزيز إصلاحات هيكلية تعتمد على ايجاد حوافز جديدة لتطوير هيكل الاقتصاد وتهدف إلى زيادة معدلات الإنتاجية ورفع التنافسية من خلال التعامل بجدية غير مسبوقة مع المشاكل الهيكلية التي تحد من التنمية مثل البيروقراطية وارتفاع تكلفة الإنتاج، وزيادة الموارد الموجهة لأنشطة الصناعة والتصدير والاستثمار. كما يستهدف البرنامج خلق بنية تحتية متطورة، والاستمرار فى جهود تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأنشطة ريادة الأعمال.

٣. العمل على إيجاد شبكة من برامج الحماية الاجتماعية الفعالة والقادرة على حماية الطبقات الاقل دخلاً والطبقات المتوسطة بما يحقق عدالة التوزيع وبشكل يضمن استفادة الجميع من ثمار التنمية المحققة. وتوجيه مزيد من الموارد لتطوير وايجاد منظومة تعليمية متطورة وحديثة تؤهل الشباب لسوق العمل وتضمن قدرة الشباب المصرى على المنافسة والابتكار. والعمل على تحسين المنظومة الصحية ومستوى الخدمات المقدمة مع بدء تطبيق نظام التأمين الصحى الشامل.

أهم الإجراءات الإصلاحية بموازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

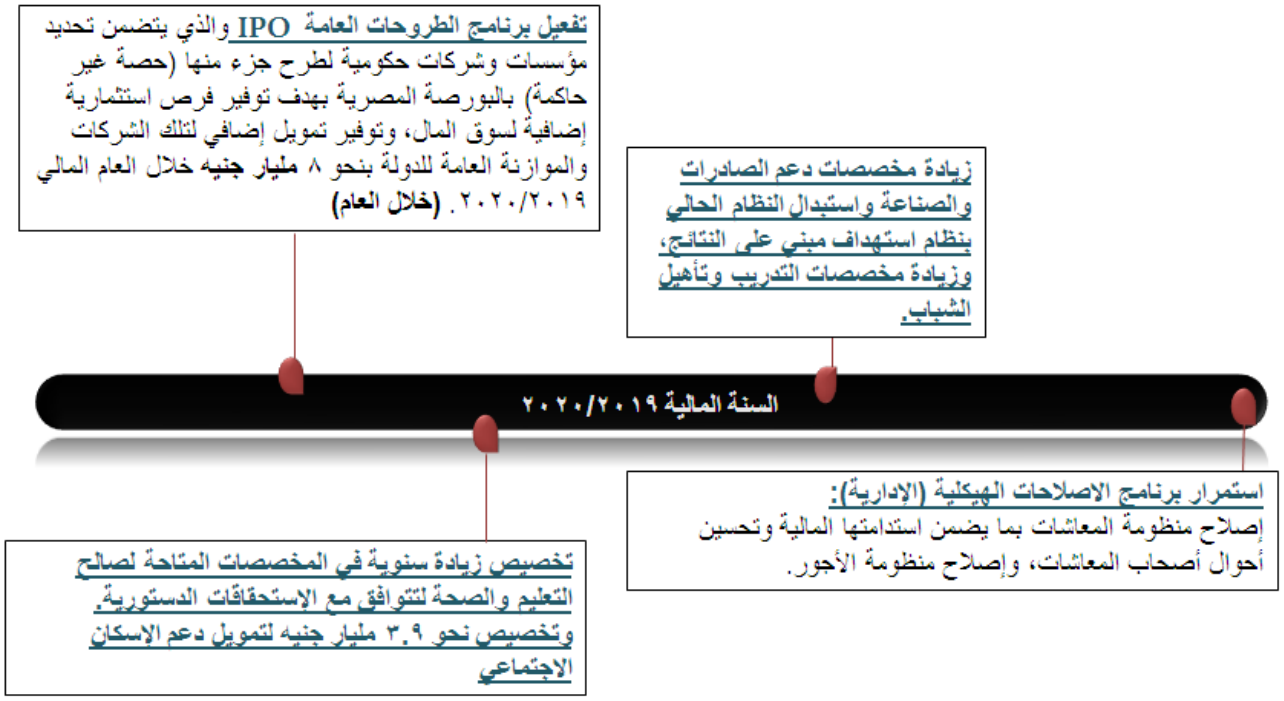

ثانياً: الأهداف الكمية والافتراضات الرئيسية لمشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠

أداء الإقتصاد العالمى ٢٠١٩

آفاق الاقتصاد العالمي

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
الاقتصاد العالمي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٧٣٣	٣,٦٥٤	٣,٦٦١	٣,٦٤٤	٣,٥٧٥
معدل التضخم (%)	٣,٧٨١	٣,٨٢٦	٣,٥٩	٣,٤١٤	٣,٣٥٤
معدل نمو التجارة في السلع و الخدمات (%)	٤,١٧٦	٣,٩٩٦	٤,٠٦٥	٣,٨٦٥	٣,٧٥٨
الاتحاد الأوروبي					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢,٢	٢,٠٣٢	١,٨١٣	١,٧٣١	١,٦٦٥
معدل التضخم (%)	١,٩٣١	١,٩٠٣	١,٩٤٣	٢,٠٢٥	٢,٠٩٩
الأسواق الناشئة و الاقتصادات النامية					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٤,٦٨٢	٤,٦٨٣	٤,٩٢٩	٤,٨٨٤	٤,٨٢٤
معدل التضخم (%)	٥,٠٤٨	٥,١٥٧	٤,٦٣٤	٤,٣٤٧	٤,١٩٣
اسيا					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٦,٥٢٢	٦,٣٠٧	٦,٤١٦	٦,٣٠٩	٦,١٧٦
معدل التضخم (%)	٣,٠٠٩	٣,٢٠٧	٣,٢٨٩	٣,٢٦٥	٣,٢٦٣
الشرق الأوسط و شمال أفريقيا					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٢,٠٠٣	٢,٥٤٦	٢,٩٢١	٢,٩٦٧	٣,٠٣٣
معدل التضخم (%)	١١,٧٨٦	١٠,٦١٨	٨,٥٣٥	٧,٠٣٢	٦,٣٤٨
افريقيا والصحراء الكبرى					
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٠٦٦	٣,٧٦١	٣,٩٠٨	٣,٩٤٧	٣,٨٧٨
معدل التضخم (%)	٨,٦١٤	٨,٤٨٧	٧,٨٤٨	٧,٩٣٥	٧,٧٧٦

يتم إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بناءاً على معدلات النمو العالمية المتوقعة ومع الأخذ في الاعتبار عدد من المخاطر التي يشهدها الاقتصاد العالمي .فمن المتوقع تباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠١٩ ليمو بنحو ٣.٦٥% نزولاً من ٣.٧٣% فى عام ٢٠١٨. كما أنه من المتوقع ثبات معدلات نمو التجارة الدولية عند ٤% خلال عام ٢٠١٩. كما تعتمد المسارات المتوقعة لأسعار الفائدة بشكل كبير على تطورات النشاط الاقتصادي فى الاقتصادات المتقدمة وعلى مسارات السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة. ففي ظل التوقعات بتبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسات مالية توسعية لتحفيز النمو الاقتصادي واتجاه توقعات التضخم فى الأجل الطويل نحو الارتفاع، قد يتجه البنك الفيدرالي الأمريكي إلى تبنى مسارات أسرع لتشديد السياسة النقدية لخفض مستويات التضخم وهو ما قد يتوقع على ضوئه رفع أسعار الفائدة لأكثر من جولة خلال عام ٢٠١٩ .

حيث تشير التقديرات أن التباطؤ الذي سوف تشهده معدلات نمو الاقتصاد العالمي يأتي في ضوء الأثار السلبية لزيادات الرسوم الجمركية التي قررتها الولايات المتحدة والصين في مطلع ذلك العام، بالإضافة إلى تراجع النشاط الإقتصادى في الاسواق المالية العالمية.

ومن أهم مخاطر الإقتصاد العالمى التى قد تؤثر على الاقتصاد المصرى وعلى تقديرات الموازنة:

١. قيام البنك الفيدرالى الامريكى برفع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكى بشكل كبير يؤدى الى زيادة التدفقات المالية لداخل الولايات المتحدة وخفض قيمة التدفقات المالية الموجهة للدول الناشئة والنامية.
٢. التحولات السياسية التى تشهدها عدد من الاقتصادات بمنطقة الشرق الاوسط والتى قد يكون لها تداعيات سلبية على نظرة المستثمرين للمنطقة وعلى حركة التجارة والتدفقات المالية للمنطقة.
٣. تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبى وتأثيرها المحتمل على حركة التجارة من وإلى أوروبا وعلى معدلات النمو المحققة بالقارة والتى تعتبر الشريك التجارى والاستثمارى الرئيسى لمصر.
٤. التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وهي ما قد تؤثر سلباً على فرص النمو والتشغيل فى عدد من الدول المتقدمة والنامية.
٥. تغير سعر الصرف المحلى عن المستويات الحالية بما له أثر على الايرادات والمصروفات الدولارية كإيرادات قناة السويس والهيئة العامة للبترول ودعم السلع التموينية ودعم الطاقة.

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦ فعلى	٢٠١٨/٢٠١٧ فعلى	٢٠١٩/٢٠١٨ متوقع	٢٠٢٠/٢٠١٩ مستهدف
الناتج المحلى الإجمالى - مليار جنيه [١/]	٣،٤٧٠	٤،٤٣٧,٤	٥،٢٥٦	٦،١٦٣
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) [١/]	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٦
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨	١٨,٥	١٨	١٥,٥
متوسط سعر برميل برنت [٢/] (دولار / برميل)	٥٠	٦٤	٧٠	٦٨
متوسط سعر القمح الأمريكي [٣/] (دولار)	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٨٤,٢	٢١٤

١/ تقديرات أولية سيتم مراجعتها مع وزارة التخطيط

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الاقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

١. معدلات النمو والبطالة

تقوم افتراضات أداء الاقتصاد المصرى خلال العام المالى القادم ٢٠٢٠/٢٠١٩ على زيادة معدلات النمو لتحقق ٦% مع التركيز على تحقيق نمو احتوائى شامل كثيف التشغيل تنعكس اثاره على مختلف فئات المجتمع، لذا تستهدف الحكومة خلق فرص عمل تستوعب أعداد الداخلين الجدد سنويا لسوق العمل وتسمح فى نفس الوقت بخفض معدلات البطالة بشكل مستمر لتصل إلى ٧-٨% في المدى المتوسط.

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

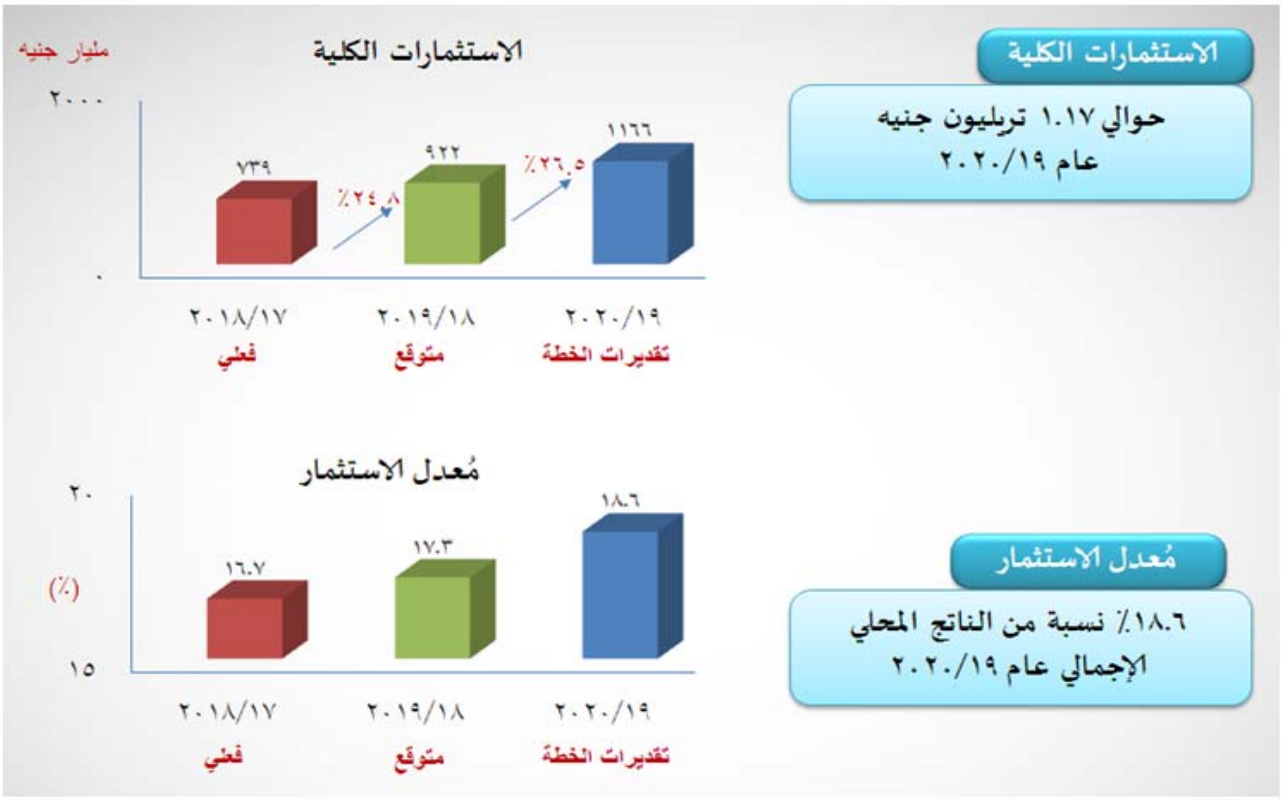

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

٢. معدلات العجز والدين الحكومى

تستهدف الحكومة على مدار الثلاث سنوات المقبلة الخفض التدريجي لمعدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلى ليصل الى ٨٠-٨٥% بحلول نهاية يونيو ٢٠٢٢، وكذلك تحقيق فائض أولى سنوي مستدام فى حدود ٢% من الناتج حتى ٢٠٢٢/٢٠٢١. ويستهدف مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ خفض معدل الدين العام الى ٨٩% من الناتج المحلى وهو ما يتطلب تحقيق فائض اولى قدره ٢% من الناتج المحلى. كما تستهدف الموازنة خفض العجز الكلي ليصل إلى ٧.٢% من الناتج المحلي في ٢٠٢٠/٢٠١٩ وزيادة نسبة الايرادات الضريبية من الجهات الغير سيادية للناتج بنحو ٠.٥% لتصل إلى ١١% من الناتج المحلي في ٢٠٢٠/٢٠١٩.

مستهدف الميزان الأولي (% من الناتج المحلي)

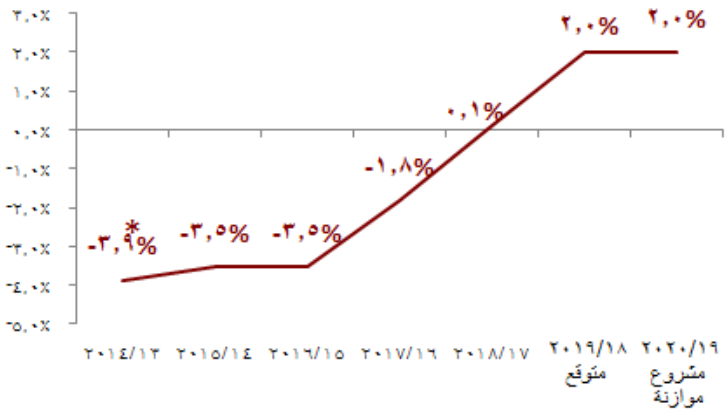

* تتضمن منح بقيمة ٩٦ مليار جنيه (٤,٥ % من الناتج المحلى الإجمالي).

مستهدف دين أجهزة الموازنة (% من الناتج المحلي)

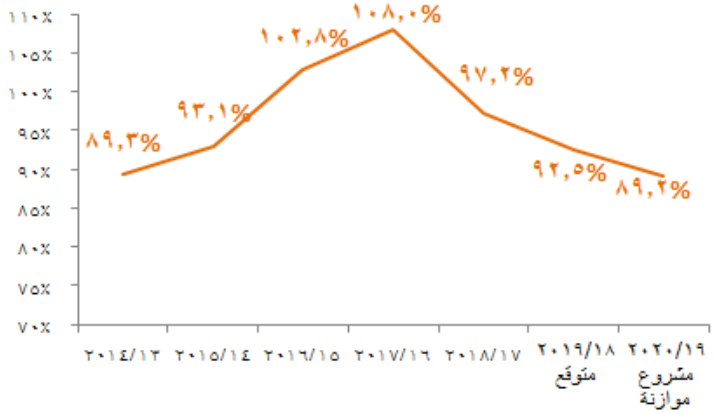

ثالثاً: أهم توجهات السياسة المالية فى مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠

١- سياسات إصلاح المالية العامة

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز والأدوات الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظرا لأهميتها في تحقيق استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق الضبط المالي واستدامة مؤشرات عجز الموازنة العامة للدولة والدين العام على المدى المتوسط بالإضافة الى دورها ومساهمتها في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز كفاءة وقدرة منظومة الحماية الاجتماعية. ويركز الإصلاح المالى على تحقيق التوازن بين الإصلاحات الهيكلية و زيادة الإنفاق على برامج التنمية البشرية خاصة في مجالى التعليم والصحة والثقافة، وزيادة الإنفاق على استثمارات البنية الأساسية لتحقيق نقلة ملموسة في مستوى الخدمات العامة الأساسية المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على برامج الحماية الإجتماعية الموجهه للفئات الأولى بالرعاية لتقليل عبء وآثار الإصلاحات الإقتصادية الضرورية على المواطن.

مستهدف العجز الكلي (% من الناتج المحلي)

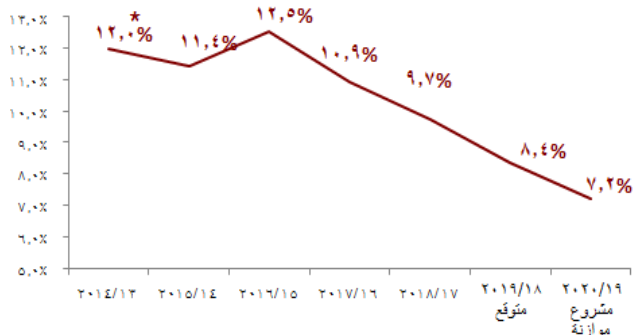

مستهدف الايرادات الضريبية من الجهات الغير سيادية (% من الناتج المحلي)

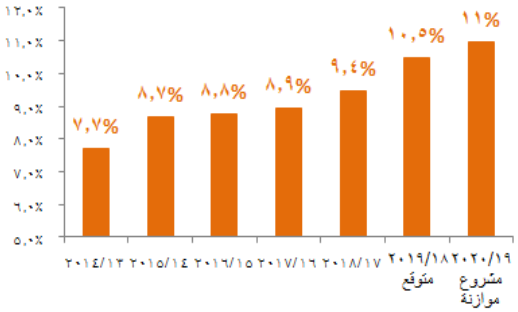

*** تتضمن منح بقيمة ٩٦ مليار جنيه (٤,٥% من الناتج)، وهو ما يعنى ان إجمالي العجز كان سيصل الى ١٦,٥% من الناتج المحلى بدون تلك المنح الاستثنائية .**

جدول ملخص لأداء الموازنة العامة للدولة

مليار جنيه

	٢٠١٦/٢٠١٥ فعليات	٢٠١٧/٢٠١٦ فعليات	٢٠١٨/٢٠١٧ فعليات	٢٠١٩/٢٠١٨ تقديرات	٢٠٢٠/٢٠١٩ مشروع موازنة
إجمالي الايرادات	٤٩١,٥	٦٥٩,٢	٨٢١,١	٩٦٨,٦	١،١٣٤,٤
معدل النمو (%)	%٦	%٣٤	%٢٥	%١٨	%١٧
الضرائب	٣٥٢,٣	٤٦٢,٠	٦٢٩,٣	٧٥٥,٠	٨٥٦,٦
معدل النمو (%)	%١٥	%٣١	%٣٦	%٢٠	%١٣
ايرادات غير ضريبية	١٣٩,٢	١٩٧,٢	١٩١,٨	٢١٣,٦	٢٧٧,٨
إجمالي المصروفات	٨١٧,٨	١،٠٣١,٩	١،٢٤٤,٤	١،٤٠٣,٤	١،٥٧٤,٦
معدل النمو (%)	%١٢	%٢٦	%٢١	%١٣	%١٢
صافى حيازة الاصول المالية	١٣,١	٦,٨	٩,٣	٣,٨	٥,٠
العجز الكلي المستهدف	٣٣٩,٥	٣٧٩,٦	٤٣٢,٦	٤٤٠,٠	٤٤٥,١
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	% ١٢,٥	% ١٠,٩	% ٩,٧	%٨,٤	%٧,٢
العجز أو الفائض الأولي المستهدف	٩٥,٩-	٦٣-	٤,٩	١٠٢	١٢٤
نسبة للناتج المحلي الإجمالي (%)	% ٣,٥-	% ١,٨-	% ٠,١	% ٢,٠	% ٢,٠

المصدر: وزارة المالية

٢-على جانب الإنفاق العام

تستند سياسات الإنفاق العام بموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ على ترشيد الانفاق وتحقيق مستهدفات خفض واستدامة مؤشرات المالية العامة، ولكن بالتوازي مع العمل على دفع النشاط الاقتصادى لخلق فرص عمل حقيقة، وتحسين جودة الخدمات العامة ورفع كفاءة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية. وهو ما سيتم تحقيقه من خلال إستكمال جهود إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين بما يضمن كفاءة الإنفاق وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف ولكونه امر ضرورى لتحقيق الضبط المالى المستهدف ولخفض معدلات الدين العام فى المدى المتوسط وخلق مساحة مالية فى المستقبل تسمح بزيادة الانفاق الاستثمارى القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية وبما يسمح بزيادة الإنفاق المخصص لتطوير الخدمات العامة، وإستكمال المشروعات الكبرى لتطوير البنية التحتية وفى مقدمتها النقل والمواصلات العامة، ومياه الشرب والصرف الصحى، وتطوير العشوائيات، والإسكان الإجتماعى. بالإضافة إلى زيادة الإستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الإنفاق المخصص للتعليم والصحة والبحث العلمى وفقاً للاستحقاقات الدستورية وكذلك اخذاً في الاعتبار تنفيذ بعض القوانين والإصلاحات المستهدفة مثل قانون التامين الصحى الشامل.

وفى ضوء المستهدفات والافتراضات الاقتصادية وكذلك المستهدفات الخاصة بجملة الايرادات العامة الضريبية وغير الضريبية المتوقع تحصيلها، وكذلك استهداف خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للناتج لتصل الى ٨٩% فى يونيو ٢٠٢٠، فيجب الا يتعدى حجم المصروفات العامة عدا مدفوعات الفوائد بمشروع موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ١٠٠٥ مليار جنيه. وأن يكون معدل نمو للمصروفات فى المدى المتوسط يقل عن معدل نمو الإيرادات العامة وهو أمر ضرورى لتحقيق الضبط المالى المستهدف. وسيسمح هذا الحد الاقصى للإنفاق تحقيق الفائض الأولى المستهدف بنحو ٢% من الناتج المحلى الإجمالي.

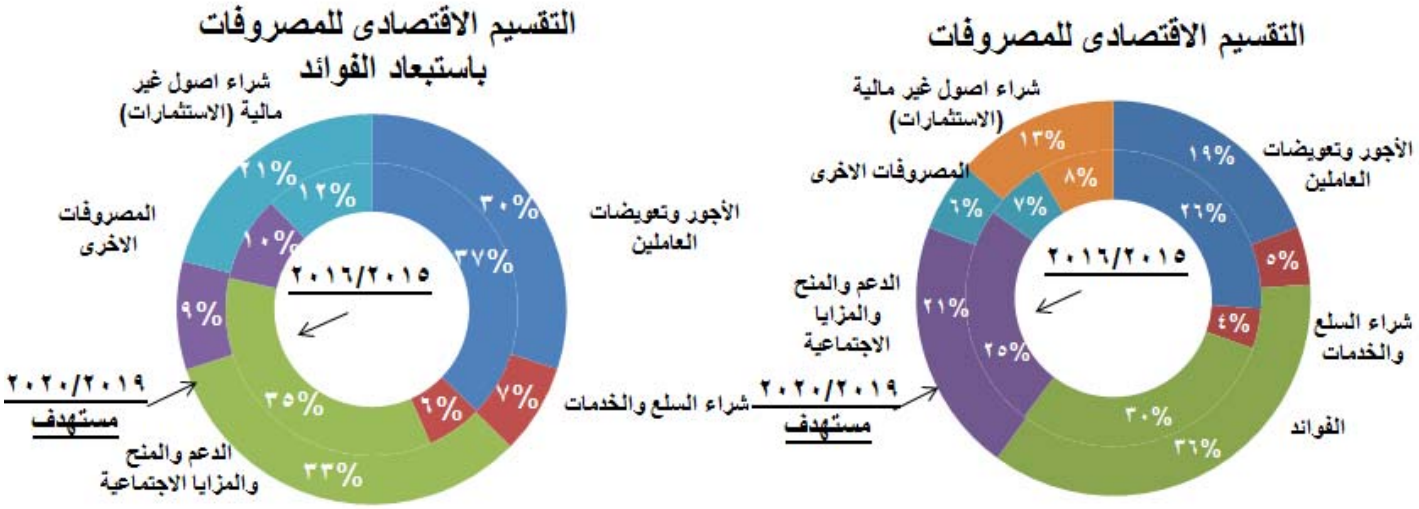

أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإنفاق العام بالموازنة

- تحسين الإنفاق الموجه لصالح دعم النشاط الإقتصادى والمؤثر على إطلاق آفاق النمو إلى المعدلات المستهدفة القادرة على خلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر.
- إستكمال اصلاحات إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الإنفاق الموجه للقطاعات الإنتاجية والإستثمارية وترشيد الدعم العينى غير الموجه.
- إستمرار إصلاحات قطاع الطاقة بما يتضمن إزالة التشوهات السعرية بالإضافة إلى الإصلاحات الهيكلية والإدارية للقطاع.
- القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة كافة المعاملات الحكومية، كما تستهدف الحكومة استمرا خطة التحول نحو تطبيق موازنات البرامج والأداء عند إعداد وتنفيذ ومتابعة أداء الموازنة العامة.
- وضع منظومة لمتابعة وتقييم وإدارة المخاطر المالية ومنها إصدار الضمانات الحكومية بالشكل الذى يضمن متابعة أثارها المالية على الخزانة العامة ورصد اى مخاطر محتملة والتعامل معها بشكل مبكر.
- زيادة الإنفاق الموجه لصالح الحماية الاجتماعية خاصة البرامج التى تستهدف الفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر احتياجاً.

أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها فى الموازنة على جانب الإنفاق العام

١. تعديل قانون المناقصات والمزايدات ويعتبر هذا القانون أحد روافد التنمية الاقتصادية نظراً لحجم الأموال العامة التى يتم تخصيصها وصرفها لتسيير المرفق العام وتقديم الخدمات العامة بالإضافة إلى كونه وسيلة من وسائل الحفاظ على المال العام وآلية فعالة لتحسين الأداء الاقتصادى والمالى والفنى لجهات الدولة حيث تمكنهم من تنفيذ خططهم وبرامجهم ومشاريعهم وتقديم خدماتهم وفق أطر ومهام ومتطلبات موثقة تتسم بالوضوح وتحدد التزامات أطرافها بأكبر قدر من الدقة كما يحقق التوازن بين حقوق والتزامات أطراف التعاقد ويدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر.

٢. دعم برنامج إصلاح التعليم (وخاصة التعليم الفنى) وتطبيق برنامج التأمين الصحى الشامل.

٣. دعم برنامج إصلاح سوق العمل وبرامج التشغيل لزيادة فرص العمل المتاحة.

٤. التوسع في تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاع العام والخاص PPP مع إجراء بعض التعديلات التشريعية والتنفيذية لتقليص مدة الطرح والتعاقد للدفع بتنفيذ المشروعات الاستثمارية بمصر ووضع المعايير والمحددات التى تناسب تنفيذ المشروعات من خلال آلية PPP واستخدام تلك المعايير عند تحديد الموازنة الاستثمارية للدولة كل عام للتأكد من تنفيذ كافة المشروعات المناسبة وفقاً للمعايير المحددة. وتولى الحكومة اهمية و اولوية لمشروعات الصرف الصحي و تحلية المياه و النقل و المواصلات و الصحة و التعليم، هذا بالاضافة الى التوسع في بناء القدرات بالهيئات و الوزارات لادارة مشروعات ال PPP طويلة الاجل من خلال انشاء

وحدات فرعية للمشاركة بين القطاعين العام والخاص بكافة الجهات التي لديها مشاريع مزمع طرحها من خلال الPPP كما سيتم اتخاذ تدابير من شأنها تحفيز المؤسسات الدولية و صناديق التمويل السيادية الاقليمية لتمويل تنفيذ المشروعات المشاركة.

٥. استمرار تطبيق قانون الخدمة المدنية بشكل فعال مع استمرار العمل على تطوير منظومة الأجور والسيطرة على معدلات نموها.

٦. القيام بإصلاحات لرفع كفاءة إدارة نظم المالية العامة وتشمل ميكنة مدفوعات الأجور إلى جانب ميكنة كافة المعاملات الحكومية على جانبى الإنفاق والإيراد والتحول التدريجى لوضع الموازنة بشكل استراتيجى بحيث تعكس المصروفات الأولويات مع ضمان تحقيق الاستدامة المالية، وإعداد قانون جديد للمالية العامة يحل محل قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لعام ١٩٨١ وقانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لعام ١٩٧٣.

٧. تطوير أسلوب إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وذلك عن طريق:

أ) تطبيق موازنة البرامج والأداء

وبهدف إلى تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال ممكن لموارد الدولة بما يحقق أكبر نفع للمجتمع، واستكمالا لما تم خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ من إجراءات لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء بجانب موازنة البنود وفقا للتقسيم الاقتصادي لوزارات الصحة والسكان، والنقل، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، و الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، والتعليم العالي والبحث العلمي، و التربية والتعليم الفنى، ووزارة التضامن الاجتماعي، وعلى الرغم من إدراك وزارة المالية إلى أن هذا الإصلاح الهيكلي يتطلب الكثير من الجهد والإعداد حيث قد تستغرق عملية التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء عدة سنوات مثلما تشير تجارب الدول الأخرى، فتؤكد أنه ليس هناك وقت أكثر احتياجاً من الوقت الحالي لاستكمال هذه الإجراءات وبما يحقق أكبر استفادة من موارد الدولة والتأكد من فاعلية النفقة.

ب) استكمال تطبيق وتطوير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS

فى إطار خطة وزارة المالية بإصلاح إدارة المالية العامة والتى من أهم بنودها ميكنة كافة مراحل إعداد ومتابعة وتنفيذ الموازنة العامة للدولة والحسابات الختامية باستخدام أحدث التطبيقات المالية التكنولوجية، فقد إنتهت وزارة المالية من تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكوميةGFMIS وتحقيق التكامل مع نظام الدفع الالكترونى GPS ومنظومة حساب الخزانة الموحد TSA على مستوى كافة الوحدات الحسابية. حيث أغلقت وزارة المالية ما يزيد عن ٦١٠٠٠ حساب لأجهزة بالبنك المركزى كما ألغت التعامل بالشيكات الورقية واستبدلتها بأوامر الدفع الإلكترونى. وقد إستهدف هذا المشروع ميكنة كافة المعاملات المالية للوحدات الحسابية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والبالغ عددها نحو ٢٦١٢ وحدة حسابية منتشرة فى جميع أنحاء الجمهورية.

٨. العمل على بدء مشروعات تطوير الهياكل التنظيمية والتطوير المؤسسى للوزارة ومصالحها ونظم العمل بها ورفع كفاءة الموارد البشرية.

٩. تطبيق مبدأ الشفافية المالية والمشاركة المجتمعية خلال مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة. ونشر التقارير المرتبطة بالأداء المالى بشكل دورى، ونشر الثقافة المالية وتشمل إصدار البيان المالى التمهيدى، ومراجعة الأداء النصف سنوى، وموازنة المواطن وهى تقارير من شأنها تفعيل الرقابة المجتمعية على الأداء المالي.

وعلى جانب أخر، تولى الحكومة أهتماماً بالجانب الإجتماعى من خلال الإستمرار في تعزيز مجهودات ايجاد شبكة حماية اجتماعية عصرية ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقيه بالإضافة الى تطوير آليات استهداف الفئات الأول بالرعاية. ويأتى على رأس الإصلاحات المتبعة فى هذا المجال التحول من الدعم العينى المرتبط مباشرة بسلعة أو خدمة والذى يتسم بعدم الفاعلية الى الدعم النقدى المباشر الموجه للفئات الاولى بالرعاية. هذا بالإضافة الى توجيه مخصصات كافية لتمويل قانون التأمين الصحى الموحد الشامل فى ٢٠١٩/٢٠١٨ والتوسع في الانفاق الاستثماري لتحسين البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

حيث ترتكز السياسة المالية فى مجال الحماية الاجتماعية على أربعة مرتكزات:

١. زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارهما خط الدفاع الأول لمحاربة الفقر وتحسين الدخول.
٢. إيجاد مساحة مالية تسمح بالإنفاق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية والعدالة.
٣. التوسع فى برامج الحماية التى تتميز بالكفاءة وتستهدف الطبقات الاولى بالرعاية بالشراكة مع مؤسسات التنمية، مع رفع معدلات الاستهداف لبرامج الحماية الاجتماعية الحالية.
٤. تطوير وتحديث شامل للخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن، وضمان التوزيع الجغرافي العادل لتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من ثمار النمو الإقتصادي.

وتركز موازنة العام القادم على رفع كفاءة برامج دعم السلع الغذائية، والتوسع فى برامج الدعم النقدى من خلال البرامج الضمانية الموجهة للفئات الأولى بالرعاية، وتشمل برنامجى تكافل وكرامة وبرنامج الرعاية الصحية لغير القادرين وبرامج القضاء على الفيروسات وإنهاء قوائم الإنتظار للحالات الحرجة والعمليات الجراحية، بالإضافة إلى نظام التأمين الصحى الشامل، وتطوير المستشفيات القائمة والعمل علي رفع جودة الخدمات المقدمة، وبرامج التغذية المدرسية، ودعم المرأة المعيلة، وإشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية والمترو.

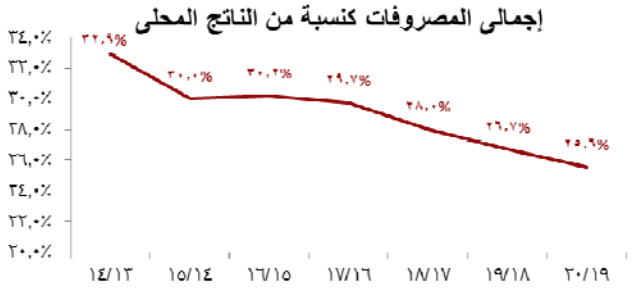

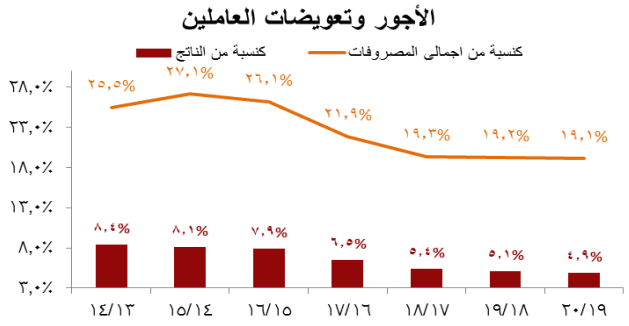

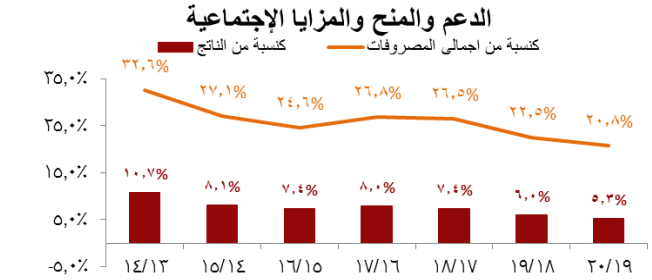

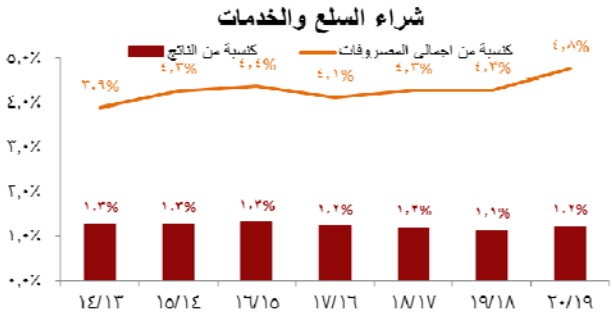

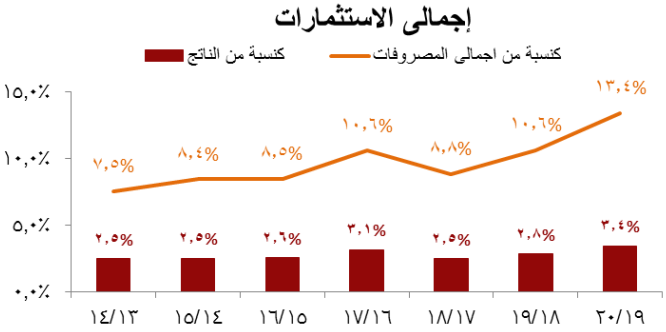

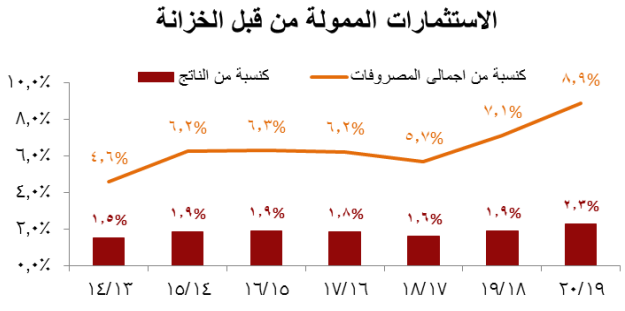

تطور مخصصات الابواب الرئيسية للمصروفات العامة

مليار جنيه

	٢٠١٦/١٥	٢٠١٧/١٦	٢٠١٨/١٧	٢٠١٩/١٨ (متوقع)	٢٠٢٠/١٩ (مشروع موازنة) مليار جنيه	٢٠٢٠/١٩ (مشروع موازنة) معدل نمو (%)
إجمالي المصروفات ومنها:	٨١٧,٨	١،٠٣١,٩	١،٢٤٤,٤	١،٤٠٣,٤	١،٥٧٤,٦	%١٢,٢
الأجور و تعويضات العاملين	٢١٣,٧	٢٢٥,٥	٢٤٠,١	٢٧٠,١	*٣٠١,١	%١١,٥
شراء السلع والخدمات	٣٥,٧	٤٢,٥	٥٣,١	٦٠,١	*٧٤,٩	%٢٤,٦
الفوائد	٢٤٣,٦	٣١٦,٦	٤٣٧,٤	٥٣٣,٢	٥٦٩,١	%٦,٧
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٢٠١	٢٧٦,٧	٣٢٩,٤	٣١٥,٨	**٣٢٧,٧	%٣,٨
المصروفات الأخرى	٥٤,٦	٦١,٥	٧٤,٨	٧٥,٧	٩٠,٤	%١٩,٥
شراء أصول غير مالية (استثمارات) ومنه:	٦٩,٢	١٠٩,١	١٠٩,٧	١٤٨,٥	٢١١,٢	%٤٢,٢
تمويل الخزانة	٥١,٦	٦٤,٠	٧٠,٦	١٠٠	*١٤٠	%٤٠,٠
تمويل ذاتى	١٧,٦	٤٥,١	٣٩,٠	٤٨,٥	*٧١,٢	%٤٦,٨

* سيتم استهداف تخصيص جزء أكبر من مخصصات هذه الأبواب لتمويل مشروعات التنمية البشرية (صحة وتعليم وتأهيل/تدريب الشباب)

** مخصصات الدعم ستشهد زيادة طفيفة ولكن هيكل الدعم يتحسن من خلال التحول من دعم الطاقة الى تمويل مبادرات ثنائية للصحة ولتنمية النشاط الاقتصادي ولفض التشابكات المالية

٣- على جانب الإيرادات العامة

ستعمل الحكومة خلال الأربع أعوام القادمة على استهداف زيادة ارتباط ايرادات الدولة العامة بالنشاط الاقتصادي وبما يتناسب مع القوى الكامنة غير المستغلة بعد في الاقتصاد المصري، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على المواطنين ، والعمل على تحسين الادارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولاً. وفى ضوء معدلات نمو النشاط الاقتصادي والاصلاحات المستهدفة فمن المتوقع ان تصل حصيلة الإيرادات العامة الى ١١٣٤ مليار جنيه فى مشروع موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ وبمعدل نمو سنوي قدره ١٧%.

أولويات سياسات الإصلاح على جانب الإيرادات العامة بالموازنة

- التركيز على الإصلاح الإدارى والمؤسسى بمنظومة الضرائب، وسد ثغرات التهرب والتجنب الضريبى، والإلغاء التدريجى للإعفاءات غير المبررة، وزيادة درجة الإرتباط بين نمو النشاط الإقتصادى والإيرادات الضريبية.
- توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية (١٣% في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٧/٢٠١٨ مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ نحو ٢٠%) وذلك من خلال استهداف زيادة الضرائب من الجهات غير السيادية كنسبة من الناتج بمتوسط سنوى قدره نحو ٠,٥ %.
- تعظيم العائد على الأصول المملوكة الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة مثل التسعير الذى يغطى تكلفة إتاحة السلع والخدمات ومدخلات الانتاج، والمضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية والتعامل مع التشابكات بين الجهات، والتوسع فى برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص فى المجالات الاستثمارية وادارة اصول الدولة.
- تنمية وتنويع مصادر إيرادات الدولة تأكيداً على أن السياسة المالية غير قائمة على فرض اعباء جديدة أو اضافية ولكن قائمة فى الاساس على اتخاذ إجراءات لتعزيز العدالة الضريبية وتنويع مصادر الإيرادات غير الضريبية.

أهم السياسات الإصلاحية المخطط تنفيذها فى الموازنة على جانب الإيرادات العامة

١. العمل على تحسين الإدارة الضريبية وذلك من خلال توحيد الاجراءات لجميع المصالح الضريبية، وانشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة، بالإضافة الى الزام كبار ومتوسطي الممولين بالميكنة الالكترونية في عمليات الدفع والتحصيل مع أجهزة الموازنة العامة، وكذلك العمل على تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة.

٢. تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة لتوسيع القاعدة الضريبية وتحفيز القطاع غير الرسمي على الدمج في القطاع الرسمي.

٣. استحداث نظام ضريبي موحد لمصلحة الضرائب المصرية : إعادة هندسة إجراءات العمل بمصلحة الضرائب المصرية (ضرائب الدخل والقيمة المضافة) بشكل مدمج وموحد وفقا للمعايير الدولية والنظام العالمي TADAT.

وبناء على ذلك سيتم ميكنة المنظومة الضريبية وفقاً لإجراءات العمل المستحدثة وبما يضمن توافر الخدمات التالية بشكل عصرى وفقاً لأفضل الممارسات الدولية:

- إدارة الفحص
- إدارة وتحليل المخاطر
- تحليل البيانات وإعداد التقارير
- إدارة ملفات الممولين الموحدة
- حساب الضرائب المستحقة عن الممول

٤. اعداد استراتيجية للإيرادات الضريبة على المدى المتوسط واعلانها للجميع لضمان وجود قدر من الشفافية والوضوح، وستعمل وزارة المالية على وضع المستهدفات الضريبية وخطة العمل والإجراءات الإصلاحية المطلوبة (قوانين وإجراءات) لتحقيق الحصيلة المستهدفة، ومن ثم سيتم تقدير ووضع سقف لحجم الانفاق العام لضمان تحقيق المستهدفات المالية، وجارى الانتهاء من التنسيق مع العديد من المؤسسات الدولية في هذا الشأن منها صندوق النقد الدولى ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية للتعاون والاتفاق على خطة العمل وفق أفضل الممارسات المتبعة في هذا الشأن.

٥. التوسع في اصدار البطاقة الضريبية الذكية: استكمال تنفيذ نظام متكامل لإصدار البطاقات الضريبية الممغنطة والذكية الجديدة الخاصة بمصلحة الضرائب المصرية بديلا عن البطاقة الورقية الحالية، والتى تعمل من خلال منظومة للإصدار والاستعلام والربط مع قواعد البيانات، ولها خاصية التوقيع الالكترونى لإمكانية استخدامها في توقيع الإقرار والدفع الإلكترونى.

٦. تطوير نظام الفحص الالكتروني : تحديث وتطوير واعداد معايير رقابية لبرامج الحسابات الآلية المستخدمة لدى المسجلين بالمصلحة وخاصة مركز كبار الممولين واجراء التعديلات اللازمة عليها باستخدام برنامج المراجعة المميكنة، واعداد قواعد بيانات للمسجلين المستخدمين لأنظمة الحسابات الآليه.

٧. الضرائب العقارية : تستهدف وزارة المالية تطوير منظومة الضرائب العقارية على المباني من خلال رفع كفاءة الإدارة الضريبية، وتطوير نظم المعلومات والفحص والحصر والتعامل مع المواطنين. كما ستعمل وزارة المالية على استكمال الاتفاقيات الخاصة بالمحاسبة الضريبية مع الوزارات المعنية بالقطاعات الاقتصادية مثل السياحة والبترول وغيرها والعمل على التنسيق مع باقى أجهزة الدولة على إيجاد آليات محفزة لتحصيل الإيرادات الضريبية بسرعة وبشكل يتميز بالكفاءة.

٨. الجمارك : إستكمال إصلاحات المنظومة الجمركية التى تسهم فى حماية الصناعة الوطنية من المنافسة غير المشروعة نتيجة التهريب، وتشمل تطبيق قانون جديد للجمارك لتيسير وتبسيط الإجراءات لخفض التكلفة والوقت أمام المستوردين، وتشديد العقوبة على المتهربين، وتطبيق نظام الشباك الواحد الإلكترونى وهيكلة مصلحة الجمارك المصرية لتحقيق تلك الأهداف.

٩. الإيرادات الأخرى:

- إستكمال إجراء تسويات تقنين أوضاع أراضى الإستصلاح الزراعى التى تم إستخدامها فى غير نشاطها الأصلى.
- تفعيل قانون المناجم والمحاجر ولائحته التنفيذية لتطوير صناعة التعدين فى مصر مع ضمان الحفاظ على الثروات الطبيعية وحصول الخزانة على عائد مناسب للإنفاق على الخدمات، مع توجيه جزء من هذه الإيرادات وفقاً للقانون للمحافظات لتطوير الخدمات المؤداه للمواطنين.
- استيئداء حقوق الخزانة العامة من العوائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات من ضمنها تنفيذ برنامج الطروحات لأصول الدولة وذلك ضمن برنامج زمني لعدة سنوات يبدأ بالتركيز على البنوك والمؤسسات المالية والشركات العاملة في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات، وهو البرنامج الذى سيساهم فى تنشيط البورصة المصرية وتشجيع الشركات المملوكة للدولة على استخدام البورصة كمصدر للتمويل بالإضافة الى زيادة الحوكة والشفافية والإفصاح. تم طرح حصة قدرها ٤.٧% فى شركة الشرقية للدخان فى فبراير ٢٠١٩ وجارى العمل على الإسراع بطرح عدد ٢- ٣ شركات خلال الفترة القادمة.

حصيلة الضرائب (سيادى وغير سيادى)

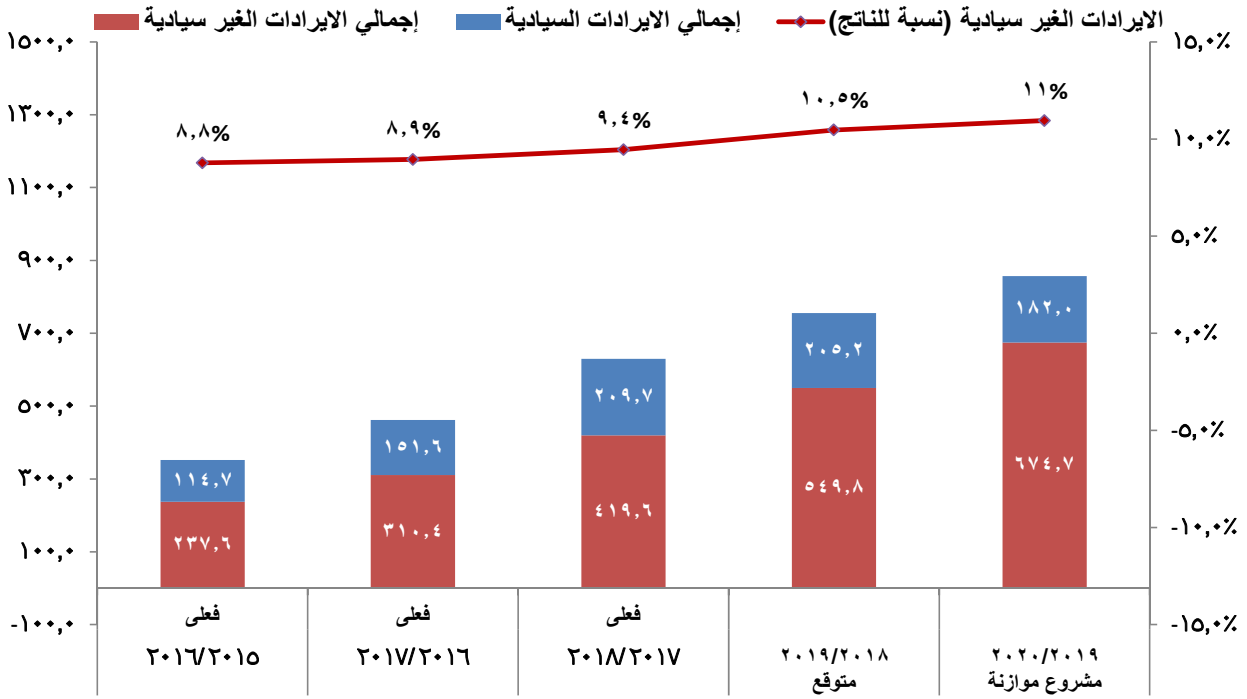

رابعاً: المخاطر المالية لموازنة موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩

تغير الافتراضات الاقتصادية (مخاطر مالية محلية وعالمية) وتأثيرها على الإقتصاد المحلى:

فى ضوء المخاطر المحيطة بتطور أداء الإقتصاد العالمى-- فقد تم إعداد الإفتراضات الإقتصادية الرئيسية للموازنة العامة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بشكل حذر وبما يضمن التحوط والقدرة على مواجهة أية إنحرافات عن التقديرات المستهدفة. وفى هذا الإطار، فإن أى تغير فى كل من معدلات نمو الإقتصاد العالمي، التجارة العالمية، وأسعار الفائدة، والأسعار العالمية للنفط قد تؤدى إلى النتائج التالية:

<u>الأسعار العالمية للنفط:</u>

تشير أحدث التقديرات العالمية إلى استقرار أسعار النفط العالمية فى ٢٠١٩ عند مستويات أسعار تتراوح بين ٦٠- ٧٠ دولار للبرميل طبقاً للأسعار المستقبلية لعقود شراء النفط وتوقعات صندوق النقد الدولى والعديد من المؤسسات المالية الدولية. وتجدر الإشارة الى أنه وفقاً للإفتراضات الإقتصادية لوزارة المالية فأن متوسط سعر برميل برنت/ (دولار / برميل) يقدر بنحو ٧٤ دولار للبرميل فى موازنة عام ٢٠١٨-٢٠١٩ وهو ما يعد ضمن الحدود الآمنة. إلا أنه فى حالة ارتفاع سعر النفط العالمى ليفوق الافتراضات المتوقعة بنحو ١ دولار/برميل سيؤدى ذلك إلى تدهور صافي العلاقة مع الخزانة وبالتالي العجز الكلى المستهدف حيث انه من المتوقع ان يترتب على ذلك تدهور صافى علاقة الخزانة مع هيئة البترول بنحو ٢,٣ مليار جنيه والذى يمثل نحو ٠.٠٤ % من الناتج المحلى.

الأمر الذى سيكون له مردود سلبى على الموازنة العامة للدولة من خلال الحد من الموارد المتاحة لتعزيز الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي. الأمر الذي ينطبق أيضاً على زيادة أسعار المواد الغذائية في ضوء الارتفاعات التى تشهدها الأسعار العالمية مما سيكون له تأثير مباشر على زيادة مخصصات الدعم للمواد البترولية والكهرباء.

التجارة العالمية:

كما تشير التوقعات إلى ثبات معدلات نمو التجارة الدولية عند ٤% خلال عام ٢٠١٩ مع وجود مخاطر متعلقة بالتجارة بين الولايات المتحدة والصين في ظل زيادات الرسوم الجمركية بين البلدين. وهو ما قد يؤثر على حصيلة الإيرادات العامة خاصة المتحصلات من كل من قناة السويس، والضرائب الجمركية، والضرائب على الواردات. ويقدر الأثر المالى السلبى اذا تراجع نمو التجارة العالمية بـ١% على اجمالى ما يؤول للخزانة العامة من ايرادات قناة السويس بنحو ٩٨٠ مليون جنيه.

أسعار الفائدة:

قد تتجه دول كثيرة إلى تبنى سياسات نقدية لخفض معدلات التضخم على سبيل المثال السياسة النقدية التى تقوم بها الإدارة الأمريكية بتقليل حجم التمويل الخارجى وهو ما قد يترتب علية عدد من الأثار السلبية على رفع أسعار الفائدة المحلية بنحو ٥٠ إلى ١٠٠ نقطة مئوية وبالتالى زيادة تكلفة الدين. إلا أنه إذا زاد متوسط أسعار الفائدة بـ١% خلال العام سوف يؤدى هذا إلى زيادة فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة بنحو ٨-١٠ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.